الوالي

الالتزام بمكافحة الفساد

بصفته بنكًا مركزيًا، يسعى بنك المغرب دوما على الحفاظ على الثقة التي يجب أن يحظى بها لدى الأطراف المعنية، وذلك من خلال إنجاز مهامه باستقلالية وصرامة ونزاهة.

في هذا الصدد وضع بنك المغرب منذ سنة 2005، القضايا الأخلاقية في قلب اهتماماته وصلب رؤيته الاستراتيجية، إذ عمل تدريجيا، وفي إطار نهج تشاركي، على إعداد منظومة أخلاقية مهيكلة وشفافة ترتكز على مبادئ محورية مثل الحياد والضمير المهني والتعاون، إلى جانب الوقاية من الفساد و استغلال النفوذ.

في هذا السياق، ارتأينا مؤخرًا وضع نظام لتدبير مكافحة الفساد، طبقا للمعيار ISO 37001.

وبناء على ذلك، فإننا لا نقبل أي شكل من أشكال الفساد، أيا كانت الظروف أو الأسباب. وتعكس هذه الرسالة القوية والصريحة، التزامنا "بعدم *التسامح المطلق*" مع هذه الآفة، كما تقع على عاتق كل فرد داخل البنك مسؤولية الامتثال لها، وترجمتها جليا في علاقاتنا مع شركائنا.

لذلك، يتعين علينا، نحن، مستخدمو بنك المغرب، احترام وتعزيز آلية تدبير مكافحة الفساد، شأنها شأن كل المكونات الأخرى المتعلقة بنظام أخلاقيات البنك. وقد تم إدراج الآلية المذكورة، التي ترتكز على القيم المشتركة والتدبير الصارم للمخاطر، بشكل كامل في أنشطة البنك. كما تم تعزيزها بالوسائل اللازمة لضمان حسن سيرها. ومن بين مكوناتها آلية الإبلاغ الأخلاقي ، التي تضمن سرية المعلومات وحماية الشخص المُبَلِّغ، والتي وُضعت رهن إشارة جميع مستخدمي البنك و الأشخاص الخارجيين المتعاملين معه.

علاوة على ذلك، فقد انخرطنا، بتعاون مع الفاعلين في محيطنا ، في مجموعة من أنشطة التشاور و تبادل الخبرات بغية بعث دينامية جماعية لمكافحة الفساد في القطاع المالي، وبالتالي الإسهام في المجهودات التي تبذلها بلادنا في هذا الصدد وفقا لتوجهات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

عبد اللطيف جواهري
والي بنك المغرب